

ابراهيم الامين

لماذا ينتخب اللبنانيون؟

لماذا يذهب اللبناني إلى صندوق الاقتراع للإدلاء بصوته؟ الأمر لا يحتاج إلى دراسة. تكفي مراجعة المحطات الانتخابية، بعد انتهاء الحرب الأهلية، للتيقن من أن الميل السياسي هو من يتحكم في المقترعين. والميل، هنا، لا يعني بالضرورة انخراط جميع اللبنانيين في الحياة السياسية أو في الأحزاب القائمة، بل يعني تبني وجهة يعتقد المقترح بأنها الأقرب إلى ما يلبي تحقيق درجة من الأمان له. والأمان، في لبنان، يعني أموراً عدة، من بينها الأمن الفردي الذي لا يزال كثيرون يعتقدون بأن الإطار القبلي الضيق هو القادر على توفيره، والأمن الاجتماعي الذي يؤمنه الإطار القبلي الأوسع. في الحالتين، يربط اللبناني أمنه واستقراره بحاجته إلى حضور عام، إلى صوت تطرب له أذناه، أو اسم يمكنه تبنيه في حياته اليومية، أو خطاب يعتقد أنه مناسب له ولذريته. وفي حالتنا، ندور وندور، لنعود إلى المربع الأول، حيث تشكل الطائفة المصدر الرئيسي لهذا الأمان، إذ تجمع كل ما يريده الناخب: الاسم والصفة والوعاء الايديولوجي والخطاب وطريقة الكلام والباب إلى العمل والطعام والشراب، والطريق إلى حصته من الدولة والمال العام.

في العقود الأخيرة، باتت الطائفة العنوان الذي يلجأ إليه الناس

التصويت السياسي يجب ان يكون واضحاً في مصلحة من يعارض المشروع الاستعماري. والمقاومة تبقى العنوان الوحيد الذي له معنى

للمتوسر، أو السير خلف راية أو شعار، أو تبني موقف ما من العناوين الكبيرة... وصولاً إلى الانخراط - الأعمى في بعض الأحيان - في المعارك التي تتخذ طابعاً وجودياً. وهذه المعارك تحصل، عادة، في مواجهة خصم، هو ابن طائفة أخرى يدافع عنها ويخوض معاركها في وجه الآخرين.

عملياً، أدت هذه المعارك، في السنوات التي أعقبت ما يطلق عليه الاستقلال، إلى تثبيت موقع الطائفة والمذهب فوق أي موقع آخر، وإلى جعل النظرة إلى الدولة، أو إلى الشأن العام، أو الحق العام، تنحصر بما اتفق في الطائفة على اعتباره مطالب وحقوقاً، ما جعل الأمر يبدو، أخيراً، على شاكلة معركة جماعية على حصة واحدة في الصحن اللبناني، لا تقاسم عادلاً فيها، ولا رافة إلا حيث يقرر «الغازي» أن يترك للضحية ما يسد رمقها، ليس احتراماً لها، بل احتراماً لقاعدة «التعايش» التي تفرض وجود آخر يجب أن نقاتله.

ولأن غالبية الناخبين تصرّفوا على هذا الأساس، لم يعد مهماً الكلام عن دولة للجميع، أو عن قانون موحد يسري على كل الناس، أو عن مساواة لا تميز بينهم... حتى ضاقت بنا الطرق، وتُهنأ في ملاعب الطوائف الكبيرة، فلم يعد سهلاً العثور على نزاع سياسي بين جهتين أو فريقين على أساس التزام مصالح الدولة المشتركة واحترام القانون. ولأن الواقعية القاسية تفرض الإقرار بهذه الحقيقة، يصبح من المنطقي توقع أن لا يكون سلوك الناخب اللبناني في هذه الدورة مختلفاً، لا في المنطلقات ولا في الأهداف. وحتى قانون الانتخابات

رئيس الحكومة وأجبرته على الاستقالة، وأحدثت شرخاً في علاقتها به. على مدى الأشهر الثلاثة الماضية، بدت السعودية مستقبلة من أي دور لها في لبنان.

اليوم، تعود الرياض إلى بيروت، عبر موفدها الجديد نزار العلولا، الذي يصطحب معه القائم بالأعمال السابق وليد البخاري، ليجولا على الرؤساء الثلاثة، وعدد من سياسيين ما كان يُعرف بفرق 14 آذار (كرويس حزب القوات اللبنانية سمبر ججع والوزير السابق أشرف ريفي)، إضافة إلى شخصيات سيلتقيها الوفد بعيداً عن الإعلام. الجولة في الدرجة الأولى استطلاعية. لا يمكن الرياض تأجيل عودتها إلى بيروت إلى ما بعد الانتخابات النيابية، إذ سيكون من الصعب عليها وقتئذ التأثير في تحالفات ما بعد الاستحقاق في حال تفويتها فرصة ترتيب بعضها اليوم. الأميركيون والبريطانيون يثيرون في غالبية لقاءاتهم، خارج لبنان وداخله، مسألة الانتخابات، محذرين من «خطورة حصول حزب الله على الأكثرية»، وأضيف إليهم العدو الإسرائيلي الذي أبلغ موسكو قبل أيام «انزعاجه» من الأمر نفسه. الموفد السعودي يأتي في السياق نفسه، وإن في إطار استطلاعي للأوضاع الانتخابية، وما ستؤول إليه التفاهات وأحوال من يتاثرون بالرياض، تهيئاً لإقرار آلية الدعم للقوى التي ستسعى الرياض إلى تمويلها بما يمكنها من تعزيز حضورها الانتخابي.

وفيما يفترض أن يزور العلولا والوفد المرافق له رئيس الجمهورية العماد ميشال عون بعد ظهر اليوم، لفتت مصادر سياسة إلى أن «لقاءه بالرئيس سعد الحريري سيكون خاصاً، لكن غير معروف حتى الآن ما إذا كان سيتحدث إليه بشأن التحالفات الانتخابية»، مؤكدة أنه «سيوجه إليه دعوة لزيارة الرياض». وأكدت مصادر مستقبلية أمر الدعوة، مشيرة إلى أن «هذه الزيارة ستدفع رئيس الحكومة إلى حسم أمر التحالفات، خصوصاً أن الجميع مرتبك نتيجة عدم اتخاذ الحريري قراره النهائي». ويأمل مقرّبون من رئيس الحكومة أن يتمكن من إقناع السعوديين بصوابية خياراته، وخاصة لجهة التحالف مع التيار الوطني الحر «الذي بات يُظهر تمايزاً عن حزب الله». وأكدت المصادر أن «مؤتمر باريس 4 الاقتصادي ويتوقع عقده في آذار 2018، سيكون على طاولة البحث مع الموفد السعودي»، لافتة إلى أن «فرنسا ضغطت في اتجاه ترميم العلاقة بين الحريري والرياض من أجل إنجاح هذا المؤتمر الذي لا يمكن عقده من دون حضور المملكة».

من جهة أخرى، علق الرئيس برّي على زيارة الموفد السعودي بأنه «لا يعلم خلفية هذه الزيارة بعد»، مشيراً إلى أن العلولا «طلب موعداً من الرئاسة الثانية، التي أبلغته عدم وجود مواعيد يوم الإثنين»، فاستفسر عما إذا كانت هناك مشكلة بروتوكولية في لقاء رئيسي الجمهورية والحكومة قبل لقاء برّي، فكان الجواب أن لا مشكلة في ذلك، وحُدّد الموعد بعد ظهر الثلاثاء.

على صعيد آخر، وتعليقاً على اقتراح الرئيس عون، في حديثه مع قناة «السومرية» العراقية، اللجوء إلى التحكيم الدولي في ملف النزاع حول الحدود البحرية مع العدو الإسرائيلي، أكد بري لـ«الأخبار» تحفظه على هذا الطرح، مشيراً إلى أنه لا يتبينه «بالمطلق خوفاً من أي ضغوط دولية في هذا المجال». وفتت مصادر متابعه للملف إلى أن اللجوء إلى التحكيم قد يكون متعذراً من الناحية الإجرائية، لأن إسرائيل لم توقع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

(الأخبار)

نفسه، بما يتضمّن من نسبية، لن يغيّر في هذه القاعدة. جلّ ما في الأمر أنه سيتيح لآخرين، ممن يعيشون على هوامش الطوائف الكبرى، أن يحتلوا مقعداً إلى جانب الآخرين. وهذا كله يدفع إلى الاقتناع بأن التغيير الذي يحلم به الناس عادة، بقيام إطار مختلف يساوي فعلياً بين الناس، غير ممكن، أو - على الأقل - غير متوقع حصوله الآن.

وبما أن الممتنعين عن التصويت شركاء عمليون في هذه المسؤولية، فإن من المنطقي أن يدلي هؤلاء بأصواتهم، ولو على شكل موقف يبررون فيه سبب مقاطعتهم العملية الانتخابية ترشياً أو تصويتاً. وهذا يفتح الباب أمام سجل غير معقد مع القابضين على روح البلاد والعباد، ويتيح توجيه أسئلة بديهية مهما قيل إنها قاسية أو كيدية، ومنها:

- إذا كانت اقتناعات غالبية الناخبين ستدفعهم إلى التصويت لقوى تستند إلى قواعد ذات نقاء طائفي أو مذهبي، فلماذا لا يناقش هؤلاء القيمين على أمورهم في نوعية المرشحين. بمعنى آخر، ما الذي يجعل الموارنة والكاثوليك والأرمن والروم والسنة والشيعية والدروز والعلويين لا يختارون الأفضل أو الأكفأ من بين أبناء جلدتهم؟

الجواب بسيط، وهو أن من يوالي قيادات على أساس الانتماء الطائفي والمذهبي والقبلي، لا يحق له مناقشتها في أمور أخرى. وما دام قبل بمبدأ المبايع، فليس عليه أن يقلق أو ينزعج من خيارات وقرارات من بايعه، سواء كان حزباً أو تياراً أو شخصاً.

- إذا كانت اقتناعات غالبية الناخبين ستدفعهم إلى التصويت لمن يثقون بهم سياسياً، فلماذا لا يناقشون القيمين على أمورهم في آلية اختيار الناطقين باسمهم الذين سرعان ما يحتلون المنابر لسنوات وسنوات؟

الجواب بسيط أيضاً. فمن قرر مولاة هذا أو ذاك من القيادات، على أساس الثقة السياسية، من غير المنطقي أن يناقش في طريقة اختيار من سينطق باسمه. ذلك أن منح الثقة للخطاب، يبطل السؤال عن هوية من سيقراً الخطاب.

وهكذا دواليك. لكل سؤال منطقي جواب منطقي.

إذا قرّرنا تجاوز الواقعية وأن ننشد التغيير الشامل، فإن الأمر لن يستقيم قبل أن يخرج من ينسف هذه القاعدة من الولاة ويقنع الناخب برفض المشاركة في الانتخابات. وهي خطوة أولى قبل الذهاب نحو مرحلة التصويت لمرشحين آخرين. غير ذلك، لا يمكن لمن لا يعجبه النظام السياسي القائم اليوم الموافقة على برنامج كل من يطرح نفسه معارضاً، بل، ربما، يزداد الشعور بالقلق لدى رافضي هذا النظام، عندما يحمل معارضون وصفات الغرب الاستعماري التي يكثر فيها الحديث عن المجتمع المدني أو ما يعادله، وهو قلق يعيدنا إلى مربع اساسي في معركة الاستقلال الحقيقي التي تتيح لنا بلداً قادراً على انتاج نظام سياسي مختلف. هذا المربع يعني أن التصويت السياسي يجب ان يكون واضحاً في مصلحة من يعارض فعلاً المشروع الاستعماري. وهذا يعني، ببساطة، أن المقاومة - ومن يدعمها ويقف معها - تبقى العنوان الوحيد الذي له معنى، في هذه الغابة الكثيفة بأشجار الفساد والتفريق العنصري.

